



القيادة الإدارية والحوافز ثنائية مزدوجة لتوجيه الأداء البشري داخل المؤسسة

أ. محمد لمين مراكشي - جامعة البلدة

تعد المؤسسة الإطار الذي تتم في نطاقه مختلف العمليات والأنشطة والوظائف الإدارية المختلفة، وهو ما يجعلها محط اهتمام الباحثين والممارسين لتحديد الممارسات الإدارية الأحسن. وتشكل كل من القيادة الإدارية وأنظمة الحوافز جانبا هاما في العملية الإدارية، ذلك لأنهما يudan روح وظيفة التوجيه للأداء البشري داخل المؤسسة، لذا كان لابد علينا من دراسة هذه الثنائية ومعالجتها بطريقة تسمح لنا بإبراز دور وأهمية كل من هذين العنصرين في المؤسسة.

الكلمات الدالة: القيادة الإدارية، أنظمة الحوافز، الأداء، المؤسسة، الإدارة.

مقدمة:

إن الأداء هو أحد المصطلحات التسييرية التي لا تكاد تغيب عن أدبيات مختلف علوم الإدارة، إذ تداوله حل الكتابات ولو بشكل غير مباشر على اعتباره المدار الأساسي الذي يسعى كل مسير إلى تحسينه. ومن منطلق كونه يعكس مستوى النجاح أو التوفيق الذي حققه أو تسعى المؤسسة إلى تحقيقه، فإن توجيهه وتحديد المجال الذي يعطيه يبقى ضرورة ملحة ومن ثم إشكالية بالغة الأهمية أمام المسيرين والباحثين على حد سواء.

إن كلمة أداء، التي تحمل في طياتها إيحاءات بالإنجاز، تخينا ولو بشكل ضمبي إلى العنصر البشري في المؤسسة ،إذ يعتبر الكثير من الباحثين أن الأداء مقتصر على المورد البشري فقط ويعرفونه بأنه نتاج عنصر العمل. وعليه فمن المهم أن نفهم بدقة بعض المؤشرات والعوامل التي نستطيع من خلالها توجيه هذا التغيير، اعتباره متغير تابع للعديد من المتغيرات السلوكية. لذلك ارتأينا أن نتعرض في دراستنا لهذا الموضوع إلى عاملين اثنين



يعدان حجرة زاوية في توجيه الأداء البشري بالمؤسسة ويتعلق الأمر بكل من الحوافز والقيادة الإدارية.

أولاً- مفاهيم ومنظفات في الأداء:

يستخدم مصطلح الأداء على نطاق واسع في ميدان الأعمال، ورغم ذلك يبقى من الصعب إعطاء تعريف محدد وبسيط له، لأنّه يتسمى إلى عائلة المصطلحات متعددة المعانٍ أو كما يسمّيها Annick Bourguignon بالكلمات الحقائبيّة Les mots valises أو الكلمات الأسفنجيّة Les mots éponges، ويقصد بذلك أنها قد تتوافق مع كلمات كثيرة كما أنها تحمل تفسيرات واسعة، هذا ما يبيّن أن فكرة الأداء تبقى غامضة بفعل استخدامها في عدة ميادين سياسية، اجتماعية، وإدارية، أما في ميدان الممارسة فإنه مفهوم متعدد الأبعاد يطابق عدة معانٍ.

1.1- **مفهوم الأداء:** إنّ أصل مصلح الأداء لاتيني performance فاللغة الإنجليزية هي التي أعطت له معنى واضح ومحدد to performe، معنى تأدية عمل أو إنجاز نشاط أو تنفيذ مهمة، أو معنى القيام بفعل يساعد على الوصول إلى الأهداف المسطرة.
¹ وورد مفهوم الأداء في encyclopedic world dictionary بأنه إنجاز الأعمال كما يجب أن تنجز وهذا ينسجم مع إتجاه بعض الباحثين في التركيز على إسهامات الفرد في تحقيق أهداف المؤسسة من خلال درجة تحقيق و إتمام مهام وظيفته ، حيث يعبر الأداء عن السلوك الذي تقاس به قدرة الفرد على الإسهام في تحقيق أهداف المؤسسة². ويلخص كل من Carla Mendoza Pierre Bescos مفهوم الأداء في البعدين التاليين³: بعد الأول: الأداء في المؤسسة هو كل و فقط ما يساهم في تحسين الشائنة: قيمة- تكلفة، فليس من الضرورة حسب رأيهما أن نسمى أداء ما يساهم في تخفيض التكلفة أو زيادة القيمة لوحدها. أما بعد الثاني: الأداء في المؤسسة هو كل و فقط ما يساهم في تحقيق وبلغ الأهداف الإستراتيجية، أي الأهداف ذات المدى المتوسط والطويل. إن هذا التعريف



للأداء يستند على مفاهيم القيمة والتكلفة وإستراتيجية المؤسسة، حيث تمثل القيمة في الحكم الذي يتبنى السوق (الرباين) على منفعة الخدمات والمنتجات التي تعرضها المؤسسة، هذا الحكم الذي يتجسد من خلال: أسعار البيع، الكميات المباعة، حصة السوق، الأرباح، صورة العلامة والسمعة، أما التكلفة فهي الموارد المستهلكة (مالية، بشرية ..) لإنتاج المنتجات والخدمات، في حين أن الأهداف الإستراتيجية هي الرهانات التي احتارت المؤسسة العمل لبلوغها. ويشير فرديريك تايلور Frederick Taylor في كتابه مبادئ الإدارة العلمية للأداء على أنه تحقيق أقصى إنتاجية من الفرد و الآلة ، بينما يصف Andrew Andrew الأداء على أنه تفاعل سلوك الموظف، وأن ذلك السلوك يتحدد بتفاعل جهده وقدراته. في حين نجد هايتز Haynes يعرفه بالنتائج الذي يتحققه الموظف أو العامل عند قيامه بأي عمل من الأعمال. وما تقدم يمكن القول بأن الأداء هو قدرة المؤسسة على تحسين أهدافها المسطرة في نتائج فعلية والتي تتحققها من خلال الاستغلال الأحسن لمواردها المتاحة في ظل ظروف بيئتها الخارجية.

2.1 - مصادر الأداء: تكون المؤسسة من عدة عناصر (بشرية، مالية، مادية، تنظيمية) وهي كلها تساهم في الأداء بدرجات متفاوتة دون أن ننسى ما للبيئة الخارجية من تأثير على أداء المؤسسة، لذلك تشكل العناصر السابقة مصدراً للأداء وفق التقسيم التالي:⁴

1.2.1 - الأداء الظاهري Performance extrinsèque: يتمثل في الفرص التي توفرها البيئة الخارجية للمؤسسة، والتي من خلال إدراكتها واستغلالها تتحقق المؤسسة أداء، من هذه الفرض نذكر: افتتاح أسواق جديدة واعدة، أسعار تنازل مغربية لمؤسسات أخرى، براءات اختراع يتم استثمارها، أزمات تعاني منها مؤسسات منافسة، ظهور قوانين حكومية مدعومة...الخ، هذه الفرص مع أنه لا يمكن إسنادها أساساً لأداء المؤسسة (أداء داخلي) لأنه ليس للمؤسسة دور في خلقها، ولهذا يطلق عليه أداء ظاهري أي غير حقيقي، ورغم ذلك فإن مبادرة المؤسسة باكتشاف هذه الفرص واستغلالها يدل على أداء داخلي (ذاتي)،



أما قدرة المؤسسة على تجنب التهديدات التي تظهر في البيئة الخارجية فيدل على أداء داخلي بفعل العمل الذي تقوم به المؤسسة لمواجهتها.

2.2.1- أداء ذاتي Performance intrinsèque: يتمثل أداء المؤسسة في مجموعها، بفعل الجهود التي يبذلها المديرين والرؤوسين في العمل واستغلال موارد المؤسسة، وهو ما ينتج من توليفة من الأداءات التالية:⁵

أ- الأداء المالي: يصف الأداء المالي مدى فعالية وكفاءة المؤسسة في تعبئة الموارد المالية وتوظيفها، وتعتبر نسب التحليل المالي، ومؤشر التوازنات المالية من أبرز مؤشرات الأداء المالي.

ب- الأداء التجاري: يصف الأداء التجاري فعالية وكفاءة الوظيفة التجارية أو التسويقية في تحقيق أهداف المبيعات ورضا الزبائن وتعتبر: رقم الأعمال، المردودية، عدد الزبائن، معدل شراء منتجات وخدمات المؤسسة من أبرز مؤشرات الأداء التجاري للمؤسسة.

ج- الأداء التقني: يتمثل الأداء التقني في قدرة المؤسسة على استخدام واستغلال تجهيزات الإنتاج (الاستثمارات) في العملية الإنتاجية وكذلك صيانتها، وتعتبر كمية الإنتاج، نسبة استخدام الطاقة الإنتاجية، من أبرز مؤشرات الأداء التقني للمؤسسة.

د- الأداء التمويسي: يتمثل الأداء التمويسي في فعالية وكفاءة وظائف الشراء، النقل، التخزين لتزويد المؤسسة بالمواد الأولية، المعدات والتجهيزات الإنتاجية بالنوعية والكمية المناسبة وفي الوقت المناسب، ويعتبر معدل تلف المخزون، زمن وصول الطلبية من أبرز مؤشرات الأداء التمويسي.

هـ- الأداء البشري: يتمثل الأداء البشري في أداء العاملين بالمؤسسة مهما كان موقعهم ومستواهم الوظيفي (قيادات عليا، إدارة وسطى، مشرفين، منفذين). وهو من أهم مصادر الأداء، حيث يحدد بدرجة رئيسية مستويات الأداء السابقة كلها، حيث لا يمكننا أن نتصور أي أداء بدون أفراد.



3.1- محددات الأداء البشري في المؤسسة: إن الأداء البشري لا يتحدد بناء على توافر أو عدم توافر بعض المحددات بل هو نتيجة لخصلة التفاعل بين ثلاثة محددات رئيسية جسدها نموذج كل من بورتر Porter ولويلير Lawler على النحو الآتي:

1.3.1- الدافعية: توجد عدة تعريفات متعلقة بالدافعية إلا أنها سنتصر على أكثرها أهمية بالنسبة لنا، وسنحاول أخذ ما نستفيد به في بحثنا. لقد وضع هودج وجونسن Hudj et Johnson تعريفاً مبسطاً جداً للدافعية حيث عرفها برغبة الفرد في الاستجابة إلى متطلبات المؤسسة على الأمد القصير، كما وصفوها أيضاً بكلمات أخرى مثل: الميل الكلي أو مستوى رغبة الفرد في أن يسلك بطريقة معينة وفي وقت معين. أما هيتر Haynes فقد عرف الدافعية على أنها الحافر الوعي ذو الخبرة لاتخاذ إجراء العمل، ويعرف هيوفز الدافعية أيضاً على أنها باعث داخلي أو حافر داخلي يؤدي بالفرد إلى أن يعرض نمط معين من السلوك.⁶ كخلاصة لما سبق يمكن القول بأن دافعية العنصر البشري ما هي إلا تعبير عن مدى الرغبة الموجودة لديه للعمل والتي يمكن أن تظهر من خلال حماسه وإقباله على العمل الذي يعبر عن توافق العمل مع ميوله واتجاهاته.

2.3.1- القدرات الفردية: تعد القدرة عاملًا شخصياً آخر هاماً تؤثر على كيفية أداء الشخص. وقدرة تكون مهمة، لأن الشخص يكون دائماً دالة لقدراته، ولل千方百ية، وإنداها بدون الأخرى لن تكون كافية. وبعبارة أخرى فحتى أكثر الأشخاص دافعية لن ينتج جيداً ما لم يكن لديه أيضاً القدرة لأداء العمل. وبالعكس، فحتى أكثر الموظفين قدرة لن يتبع بشكل كافٍ ما لم تكن لديه الدوافع على ذلك. ويلخص بعض الخبراء هذا بقولهم:⁷ $\text{الأداء} = \text{القدرة} \times \text{الدافعية}$.

3.3.1- إدراك الفرد لدوره الوظيفي: يعتبر الإدراك جوهر النشاط العقلي الإنساني، فهو الصورة التي ينظم بها الفرد الخبرات التي يمر بها والانطباعات التي يكتونها ويفسرها، وبالتالي يتعامل مع البيئة على أساسها، وبلغة أخرى، فالإدراك عملية تفكيرية تشتمل على إنتقاء

المعلومات وإعطائهما معنى معيناً. فيمكن أن يتم تفسير أو إدراك نفس الظاهرة بطرق مختلفة حسب مستويات الإدراك المختلفة من قبل المشاهدين لتلك الظاهرة، التي تشكل مناظير مختلفة لكل منهم. ويهدف الإهتمام بموضوع الإدراك إلى التعرف على ما يترتب على نمط الإدراك من سلوك. لأن إدراك العامل الموقف معين يشكل أساساً لسلوكه التنظيمي، و يؤثر وبالتالي على أدائه. وعليه فإنه من الضروري بذل جهود ملحوظة لتحسين إدراك العاملين، سواء كان ذلك فيما يتعلق بخصائص العمل أو بالواقع التنظيمي ككل.⁸

4.1- العوامل المؤثرة على الأداء البشري بالمؤسسة: إنه من الأحرى على المؤسسة التي تسعى إلى كفاءة أداء موظفيها أن تعمل دائماً على إزالة ما يعيقهم و يؤثر سلباً على أدائهم، و تحقيق استغلال أمثل للعوامل التي تحثهم لبلوغ الأهداف المنشودة. وفيما يلي عرض لبعض أهم العوامل التي تؤثر على الأداء البشري في المؤسسة:

4.1.4- غياب الأهداف المحددة: إن المؤسسات التي تعمل دون أن يكون لديها خطط شاملة وتفصيلية للعمل ومعدلات إنتاج محددة، لا تستطيع أن تقيس ما تتحقق من إنجازات أو أن تحاسب موظفيها على معدلات إنتاجهم، وفي ظل غياب أو محدودية استخدام معايير للأداء أو خطط تفصيلية محددة فإن المؤسسة لا تستطيع أن يكون لديها معايير أو مؤشرات للإنتاج، ويتساوى في هذه الحالة الموظف ذو الأداء المرتفع مع الذي يكون أدائه محدوداً أو معدوماً، وعلى الرغم من وجود تقارير للأداء فإن عدم الموضوعية في تعبتها يؤدي إلى تقليل الفائدة منها في كثير من الحالات، وينشأ عن ضعف التخطيط وعدم الموضوعية في تطبيق تقارير الأداء صعوبة قياس معدلات أداء الموظفين والتفريق بين الموظفين المنتجين والغير المنتجين، وهذا يؤدي بدوره إلى تدني الأداء حيث لا يكافي الموظف المنتج بما يستحقه مما قد يؤدي إلى تعميق شعور عدم المبالاة لديه، ومن ثم تدني مستوى أداءه.

4.1- عدم مشاركة العمال في التسيير: ينبع عن ضعف مشاركة العمال في تسيير المؤسسة إلى ضعف شعورهم بالمسؤولية اتجاه تحقيق أهداف المؤسسة، حيث يرون بأنهم لم



يشاركوا في وضع الأهداف المطلوب تحقيقها أو في تحليل المشكلات أثناء أداء العمل وكذا المشاركة في وضع الحلول المناسبة التي تعترض سبل التنفيذ، وينشأ عن ذلك تدني الشعور بالرضا، ومن ثم انخفاض الحماس للعمل، وهو يؤدي في الأخير إلى تدني مستوى الأداء لديهم.

3.4.1- القيادة الإدارية:

4.4.1- اختلاف مستويات الأداء: من العوامل المؤثرة على أداء العنصر البشري عدم نجاح الأساليب الإدارية التي تربط بين معدلات أدائهم والمدود المعنوي والمالي الذي يحصلون عليه، فكلما كان هناك ارتباط واضح بين مستوى أداء الفرد والترقيات والعلاوات والكافآت والحوافز المالية الأخرى التي يحصل عليها، كلما كانت عوامل التحفيز على الأداء مؤثرة وهذا يتطلب نظاماً متيناً لتقييم أداء العامل يتم من خلاله التمييز بين الفرد المنتج والفرد متوسط الإنتاج وغير منتج، كذلك فإن وجود نظام للحوافز الإضافية كالمكافآت التي تعطى للعمال الذين يتميز أداؤهم من العوامل التي تساهم في دفعهم للتنافس في الأداء وبالتالي رفع معدلات إنتاجهم.

5.4.1- أنظمة الحوافز:

6.4.1- التسيب الإداري: يعتبر التسيب الإداري من الظواهر الإدارية التي لها تأثير كبير في انخفاض معدلات أداء العنصر البشري في المؤسسة، فالتسيب الإداري يعني ضياع ساعات مهدرة من العمل يقضيها المسئول أو الموظف خارج نطاق العمل أو في أعمال ليس لها صلة به. وينشأ التسيب الإداري نتيجة لأسباب عديدة منها أسلوب القيادة والإشراف، فإذا كانت القيادة الإدارية العليا على قدر كبير من الالتزام بالنظام واحترام الوقت وأبدت انتفاء وحماساً للعمل، فإن ذلك سوف يجعلها قدوة يحتذى بسلوكها، فضلاً عن ذلك فإن هذه القيادات سوف يكون لديها الشجاعة على تطبيق النظام على الموظفين ودعوتهم لاحترام الوقت، وإلى جانب القيادات الإدارية العليا فإن المشرفين

الإداريين كل في مستوىه إذا كانوا أيضاً قدوة في الالتزام بالنظام واحترام الوقت مع أداء دورهم في المتابعة والإشراف فإن ذلك سوف يسهم في دفع موظفيهم إلى التقيد بمواعيد العمل وبذل الجهد لإنجازه.¹⁰

ثانياً- القيادة الإدارية وإشكالية توجيه أداء العامل البشري بالمؤسسة:
تؤدي القيادة الإدارية الجيدة إلى بناء علاقات إنسانية سليمة بين القادة والمرؤوسين، لذا يعتبر ركيزة هامة في وظيفة التوجيه التي يقع عبئها على عاتق القادة الإداريين، ويمكن نجاح التوجيه من خلال خلق المناخ الملائم الذي يمكن للمرؤوسين في ظله أداء العمل بكفاءة وفعالية، دون أن ننسى الحوافر (المكافآت والجزاءات) التي يمكن للقائد أن يستعملها لرفع أداء مرؤوسيه، فقبل العمل يساهم القائد في رفع قدرة مرؤوسيه على الإنتاج وتحديد أهداف ومعايير الأداء المطلوب الوصول إليها، أما أثناء العمل فيساعد المرؤوسين في بلوغ هذه الأهداف من خلال تيسير عملهم وتقدم المساعدة والتوجيهات والإرشادات لهم للتغلب على الصعوبات التي تواجههم، وبعد أداء العمل يأتي دور إشباع حاجاتهم المادية والمعنوية، خاصة من خلال المكافآت التي يمنحها نظير الأداء الجيد.

1.2- ماهية القيادة الإدارية: القيادة لغة: مشتقة من الكلمة القود وهي في اللغة نقىض السوق يقال: يقود الدابة من أمامها ويسوقها من خلفها وعليه فمكأن القائد في المقدمة كالدليل والقدوة والمرشد، أما اصطلاحاً فنجد عدة تعاريف نذكر منها تعريف جاكوب Jacobs الذي يرى بأنها تفاعل بين أفرادها يقدم فيه أحدهم المعلومة بطريقة يقنع بها الآخرين بأن نتائج نسبة التكلفة سوف تتحسن إذا عملوا بالطريقة المقترحة أو المطلوبة.¹¹
أما بريتسوس وفيفنر (R.Presthus و T.Pfifner) فيعتبران القيادة نوعاً من الروح المعنوية والمسؤولية التي تتجسد في القائد والتي تعمل على توحيد جهود تابعيه لتحقيق الأهداف المطلوبة والتي تتجاوز المصالح الآنية لهم،¹² في حين يرى فيدلر (Fred Fiedler) أن القيادة



تعني الجهود المبذولة للتأثير أو تغيير سلوك الناس من أجل الوصول إلى أهداف الأفراد.¹³ ويقدم أحمد قوراية القيادة على أنها كيفية التخطيط للهدف ، و ذلك بإعطاء الآخرين الاتجاه من خلال معرفتهم ما هو مطلوب عمله في سياق الرؤية المستقبلية وكيفية ترجمتها إلى الواقع بما يسمح أن يحصل لتحقيق النجاح هذا من جهة.¹⁴ انطلاقاً من التعريفات المقدمة يمكن القول بأن القيادة ما هي إلا تأثير على الآخرين وتوجيه سلوكهم لتحقيق أهداف مشتركة، فهي إذن مسؤولية تجاه الجموعة المقيدة للوصول إلى الأهداف المرسومة.

1.1.2- العلاقة بين القيادة والإدارة: ترى بعض الاتجاهات أن القيادة والإدارة مفهومان متلازمان بمعنى أنه لا وجود لأحدهما دون الآخر، وبالرغم من تقديم المفاهيم والفلسفات الإدارية التي تساعد على زيادة مفهوم الإدارة كعلم له أصوله وقواعده إلا أن الحقيقة التي يجب أن لا نغفلها أن الإدارة لا يمكن فصلها عن مفهوم القيادة. وهذا لا يعني على الإطلاق أن القيادة هي الإدارة لأن في ذلك تبسيط أكثر من اللازم، لكن ما نقصده أن الصفات القيادية لازمة بدرجة كبيرة لتتمكن الإدارة من تطبيقها لمفاهيمها وقواعدها تطبيقاً سليماً، كما أن الإدارة لن تتمكن من الاستفادة الحقيقية من الوسائل المستحدثة إذا لم تتوافر لديها عناصر القيادة الازمة لقيامها بالمهام الإدارية المسندة إليها. ويرى ماكورميك أن الاختلاف بين القيادة والإدارة ليس في درجة العموم، فالعلاقة بينهما ليست علاقة العام بالخاص أو الكل بالجزء ولكنه يمكن في طبيعة ما يعني به كل منهما، فمصطلح الإدارة يشير بدرجة أكبر إلى السياسات والإجراءات والبناء التنظيمي في حين أن القيادة تعنى بالعلاقات الشخصية بين القادة والأتباع.¹⁵ وفي ذات السياق يرى كل من درويش وتکلا أن الإدارة هي توفير نوع من التعاون والتنسيق بين الجهود البشرية المختلفة من أجل تحقيق هدف معين.¹⁶ ويعرف Tyagi تياغي الإدارة على أنها إنجاز الأعمال أو الترتيب المناسب للنشاطات الجماعية للبشر.¹⁷ مما تقدم يمكن القول بأن مجال الإدارة متعلق بالسياسات والإجراءات والجوانب الفنية والتنظيمية في المؤسسات، بينما

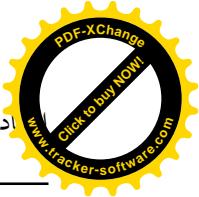


القيادة تتصل بالجوانب الإنسانية والأعمال التي تهدف إلى توجيه الموارد البشرية والمادية لتحقيق الأهداف.

2.1.2- مفهوم القيادة الإدارية: يختلف مفهوم القيادة عن القيادة الإدارية Management Leadership حيث أن القيادة تستمد قوتها من السمات الشخصية التي يتمتع بها القائد ومدى ما يستطيع أن يكتسب من المهارات والقدرات المختلفة، بينما القيادة الإدارية تعتمد على السلطة الرسمية أولاً في ممارسة نشاطها ثم على ما يتتوفر لها من السمات والصفات الشخصية وبالإضافة إلى ذلك نجد أن القيادة الإدارية تمثل العملية التي يتم خاللها التأثير على الأفراد ضمن كيان تنظيمي محدد المعالم والأنشطة والاختصاصات وأها تتطلب إماماً بتحصص الإدارة الذي يعتبر وسيلة القائد في التأثير على مرؤوسه.

3.1.2- أهمية القيادة الإدارية: إن القيادة الإدارية معنية بتنظيم وتنسيق الجهود البشرية لتحقيق أهداف المؤسسة وهي تأخذ بهذا المنحى أبعاداً تنظيمية وإنسانية واجتماعية وأهدافاً مشتركة تشكل في مجملها مردوداً كلياً للعملية الإدارية إذ لا يمكن توقع نجاح أي عمل إداري بدونه، بل إن القيادة الناجحة مصدر لنجاح المؤسسة؛ لأن كل عمل في الإدارة يتطلب عقلاً يستوعب مختلف مكونات المؤسسة ويستثمر ذلك الاستيعاب بالدرجة التي تتيح الاستفادة القصوى من تلك المكونات، وقد يتم ذلك مباشرة عن طريق المخاطبة والتوجيه والاتصال الشخصي بين القائد والمرؤوسين، أو بطريق غير مباشر كمستشارات المرؤوسين في القيام بالأعمال في الإدارة لتحقيق أهداف المؤسسة وما لا شك فيه أن القيادة الإدارية الناجحة هي صمام الأمان الذي يتجاوز معوقات الإدارة ويجول دون تحول إرادة التنفيذ إلى هياكل صماء ودون أن تصبح الإمكانيات هباءً متشارراً.

2.2- دور القيادة الإدارية في توجيه أداء لعامل البشري: تعتمد القيادة الإدارية على ثلاثة مداخل في توجيه الأداء البشري بالمؤسسة، وهي تمثل في كل من:



1.2.2- مدخل العمل: ويتعلق الأمر بكل من:

أ- تحسين قدرات العامل: بما أن أداء المرءوس يتوقف إلى حد كبير على المؤهلات والمهارات التي يمتلكها في مجال عمله، لذا يجب على القائد الإداري المساهمة في استغلال وتنمية هذه القدرات وذلك من خلال:

التدريب: في ظل بيئة عمل سريعة التغيير فإن المهارات والمعارف تتقدم بسرعة، لذا يجب عن القائد أن يساهم في تعليم وتدريب مرؤوسيه، سواء بأن يقوم بذلك بنفسه من خلال التكليف بمهام خاصة، المراقبة أثناء العمل بالتدريب والتوجيه والمتابعة أو تدوير الوظائف بين المرءوسين، أما إذا لم يكفل ذلك فيتمكن للقائد الإداري توجيه المرءوسين إلى دورات تدريبية سواء داخل أو خارج المنظمة، وهذا دون أن ينسى تشجيعهم وحثهم على التدريب والتعليم الذاتيين، وهو ما يؤكّد ضرورة توافر سمة التدريب والتعليم في القائد.

وضع العامل في المكان المناسب: ويقصد بذلك توزيع المرءوسين على وظائف ومهام تناسب قدراتهم ومؤهلاتهم، لذا يجب على القائد الإداري تحليل وتشخيص مهارة وقدرات كل فرد يعمل تحت إمرته ثم البحث عن الوظيفة التي تلاؤمه كي يشغلها، حيث أن وضع المرءوس في عمل يناسب قدراته ومؤهلاته يمكنه من استخدامهما بفعالية مما يؤدي إلى الرفع من أدائه.

الملازمة: وهي عكس العملية السابقة، أي يبقى المرءوس في الوظيفة لكن يتم تحليل مكونات العمل قصد اكتشاف توليفة من المهام التي يمكن أن يكون أداؤه مرتفعا فيها، هذه التوليفة تشمل: المعدات، الآلات، الأفراد، النفوذ، ... الخ، وهذا الميدان أصبح يشكل علما قائما بذاته يسمى Ergonomie الذي يهدف لمعالجة عدم تلاؤم الأفراد مع مناصب العمل وتقليل الإصابات، الملل والسلام، وهذا ما يبين أهمية توافر مهارات التنظيم لدى القائد الإداري.



توفير الموارد: ويقول في هذا الأمر Edson De Bueno مدیر شركة AMIL وهي إحدى كبريات المنظمات الصناعية في البرازيل أن "أهم مسؤوليات القائد الإداري هي توفير المعدات التي يحتاجها المرؤوسين لدعم النشاط".

ب- تحسين بيئة العمل: يعتبر توفير بيئة عمل داعمة بمثابة حافز للمؤوسين على رفع أدائهم، لذا على القائد أن يبذل جهده لتحسين شروط العمل وضمان الأمان والسلامة لهم أثناء العمل، وهذا ما يتحقق للمؤوسين الاطمئنان والراحة أثناء العمل مما يرفع من أدائهم، حيث أن توفير أجهزة الوقاية من الحوادث والحرائق، مكافحة تلوث مكان العمل، التهوية والحرارة المناسبين وغيرها تبين اهتمام القيادة بالمؤوسين وأن في نظرها كائنات حية وليسوا مجرد آلات، مما يشكل له حافزا على العمل بتفاني وإخلاص.

جً- تحسين دافعية العمل: المكون الثالث لأداء العامل هو الدافعية، ويتمتع القائد الإداري الذي يتوافر على سمات القيادة بتأثير قوي على دافعية المرؤوسين للعمل، وذلك من خلال تحصيص وقته لشحذ وتقوية دافعيتهم، وهو ما يعكس على الجهد المبذولة من طرفهم والرغبة في العمل لديهم، ومن أجل تحسين دافعية المرؤوسين على القائد الالتزام بتطبيق العناصر التالية:

- وضع أهداف الأداء للمؤوسين.
- تيسير الأداء للمؤوسين.
- استخدام المكافآت والجزاءات.

2.2.2- مدخل فرق العمل: بما أن المؤسسة تسعى لتحقيق أهداف مشتركة فعلى أعضائها التعاون لتحقيقها، أي أن يشكلوا فريق عمل أو فرق عمل تتعاون لتحقيق أهداف المؤسسة، ويعتبر سلوك القائد سواء على مستوى فريق المؤسسة أو فريق فرعي هو محور عمل الفريق، حيث يلعب دور ميسر للعمل، فيساعد على تلامح الأفراد في الفريق، كما



يتقدم المرؤوسين للسير نحو تحقيق أهداف المؤسسة بما يتتوفر عليه من رؤية مستقبلية وثقة بالنفس ومعرفة بكيفية تحقيق هذه الأهداف.

أ- تعريف فرق العمل: يمكن تعريف فريق العمل بأنه جماعة تتكامل مهارات أعضائها الذين يلتزمون بهدف مشترك أو مجموعة من أهداف الأداء التي ألموا أنفسهم بتحقيقها.¹⁹

ب- التمييز بين الفريق والجماعة: تعرف الجماعة بأنها تجمع يتكون من فرد أو أكثر يتفاعلون أو يعتمدون على بعضهم البعض ويسعون لتحقيق هدف عام، إلا أن هذا التفاعل والاعتمادية يكون أساسا بالمشاركة في المعلومات لاتخاذ القرارات التي تساعد كل عضو فيها للأداء ضمن مسؤولياته الحددة، لذا لا تحتاج الجماعة إلى العمل الجماعي الذي يتطلب جهودا مشتركة، وبذلك فإن أداء أعضائها هو فقط تجميع للأداءات الفردية ولا يظهر لديها تعاضد يؤدي لتحقيق أداء كلي أكبر من مجموع أداءات الأعضاء، أما فريق العمل فإنه يخلق أثر تجميع إيجابي وإضافي في شكل تعاضد من خلال تنسيق الجهود والتعاون والتآزر.

ج- دور القيادة الإدارية في الربط بين أعضاء الفريق: يحتاج بناء عمل الفريق إلى الاتفاق بين أعضائه على توزيع العمل فيما بينهم وتحديد مساهمة كل الأعضاء في المشاركة في أداء عباء العمل، هذا بالإضافة إلى الحاجة إلى تحديد أسلوب جدولة العمل والمهارات التي يجب تطويرها، وكيف يمكن حل الصراعات وكيف تتحذ وتعديل القرارات، وطرق التوفيق بين مهارات أعضاء الفردية ومواصفات العمل ... الخ، كل ذلك يتطلب القيادة الإدارية البناءة للفريق التي تعمل على الربط والتنسيق بين أعضاء الفريق، نظرا لما يوجد بينهم من اختلاف في المهارات والمعتقدات، فيحدد القائد الجهد المطلوب من كل فرد على قدر ما يملكه من المهارات والقدرات، لذلك يجب أن يعرف القائد أعضاء الفريق جيدا حتى يوظف قدراتهم المتنوعة لخدمة المهدف المشترك.



ـ دور القيادة الإدارية في تحسين أداء الفريق: يتوقف أداء فريق العمل ومدى نجاحه على قائد الفريق، فالقائد الفعال هو الذي يتحقق الحاجات الاجتماعية لأعضاء الفريق واحتياجات المهام أو الأداء، كذلك يقوم القائد بتحديد أهداف طموحة واضحة للفريق، بحيث يحصى بثقة أعضاء الفريق كما أنه يمارس تأثيره عليهم من أجل تحقيق أداء جماعي مرتفع مع تقديم المساعدة اللازمة لإنجاز ذلك، ولا شك أن الأهداف الطموحة تستنهض الهمة وروح التحدي لدى الفريق كذلك يساعد وضوح المهدف على وضع قواعد صحيحة لفريق العمل، ومعنى ذلك أن القائد الفعال للفريق هو الذي يحدد قواعد العمل ومعايير الأداء ويستخدم مهاراته لمساعدة الفريق في حل المشاكل بعرض تحسين أداء الفريق، وذلك بإتباع الخطوات التالية:

- توفير حواجز جماعية للفريق مثل العوائد المادية، الثناء والتقدير إضافة إلى الحواجز الفردية لأعضاء الفريق حيث حصول عضو في الفريق على حافز من قائد الفريق نتيجة مساعدته أو تعاونه مع الآخرين يجعل أعضاء الفريق يزيدون من العمل الجماعي للحصول على كل من الحواجز الفردية والجماعية.

- منح الفريق الحرية الكافية لممارسة درجة أعلى من الاستقلالية، وذلك من خلال تفویض القرارات الهامة للفريق أو على الأقل مشاركته في اتخاذها، وهذا ما يشكل دافعاً داخلياً لأعضاء الفريق لتحقيق أهداف الأداء التي يجب أن تكون طموحة وتحتوي قدرًا معقولاً من التحدي الذي يثير همة الفريق.

- وضع قواعد السلوك والتصريف باعتبارها أكثر العوامل أهمية وتتأثراً على أداء الفريق، وتشمل قواعد السلوك طرح الأفكار والأراء بحرية، النقد الموضوعي للأداء بدل الهجوم الشخصي، الاعتراف بالأداء المرتفع ومكافأته وغيرها من القواعد السلوكية التي إذا كانت محفزة للعمل فإن الفريق يتوجه إلى تحسين الأداء، إلا أنه



لكي يتبع الفريق هذه القواعد فعلى القائد أن يخصص الوقت الكافي لمناقشتها مع الفريق وتقرير ما سيتم إتباعه منها.

3.2.2- مدخل الاتجاهات العامل: إن الدور الأساسي للقيادة الإدارية يكمن في تحسيد الأهداف التي وضعتها المؤسسة، وهي تعتمد بطبيعة الحال في ذلك على المسؤولين، لهذا يتطلب من القائد الإداري أن يقنع ويرغب ويأمر هؤلاء لكي يقوموا بأداء ما يريده، إلا أنه تواجهه صعوبات في هذه المهمة بفعل رفض أو لامبالاة المسؤولين والتي تعود أساساً إلى بعض الأفكار والآراء والميول السلبية، والتي يطلق عليها علماء السلوك التنظيمي الاتجاهات، لذلك لا يكون أمام القائد من حل إلا أن يسعى لتغييرها أو على الأقل تعديلها حتى لا تكون عائقاً أمام الأداء المرتفع وتحقيق الأهداف.

أ- تعريف الاتجاهات: يعرف A.GORDON الاتجاهات بأنها استعدادات، ميول، وقابليات مكتسبة للاستجابة بطريقة مناسبة أو غير مناسبة نحو شيء معين.²⁰

ب- الشروط الواجب توفرها في القيادة الإدارية لتغيير اتجاهات المسؤولين: تساهم القيادة الإدارية خاصة العليا منها في تشكيل مجموعة القيم والمبادئ التي ترسى اتجاهات وسلوكيات المسؤولين في المنظمة، وكذلك تغير الاتجاهات السلبية التي لا تتوافق ولا تساعد في تحقيق أهداف المنظمة، وتم هذه المساعدة من خلال التزام القادة بالشروط التالية:

- التعرف على خصائص المسؤولين المراد تغيير اتجاهاتهم، وهذا يتطلب من القائد أن يعرف عن مسؤوليته ليس معلومات عامة أو مرتبطة بالعمل فقط، بل يجب أن يعرف معلومات عن نشأتهم ، طموحاتهم، مشاكلهم، باختصار أن يعرف عنهم ما يقولون وما لا يقولون؛



- القدرة على التأثير والإقناع بالاتجاهات الجديدة التي يرغب في غرسها فيهم، وهذا يتطلب توفر القائد على مهارات الاتصال وخاصية الشفوية منها وذلك لقوة تأثيرها مثل الإدارة بالتجوال.

- تحيئة معلومات صحيحة وصادقة عن وضع المؤسسة ومستقبلها، مما يقلل من الشائعات والتي غالباً ما تكون خاطئة ومشوهة للحقائق فيتتج عنها اتجاهات سلبية مثل الشك وعدم الثقة في قرارات القادة.

- تحيئة الفرصة لتجربة الاتجاهات الجديدة مثل الإيجابية نحو نظام حواجز جديد، تبني إدارة الجودة الشاملة، أسلوب العميل الداخلي.

جـ- أساليب القيادة الإدارية في تغيير اتجاهات العاملين: حتى يتحقق تغيير الاتجاهات هدفه في أداء العمال، فإنه يحتاج إلى قوة تدفع هذا التغيير وتوجهه، وعادة ما تكون القيادة الإدارية هي قوة الدافعة فلا يمكن أن يحدث تغيير مخطط دون مساندة من القيادة وتدعمها، وبالرغم من ذلك فإن القوة الدافعة ليس من الضروري أن تأتي من أعلى لأأسفل، فقد تأتي من أعلى أو في الاتجاهين وذلك كما يلي:²¹

- التغيير من أعلى لأأسفل يأخذ التغيير اتجاه خط السلطة حيث يستخدم القادة سلطتهم في توجيه التغيير، وعادة ما يقوم القادة بتحديد المشكلات في اتجاهات المرؤوسين وتشخيصها ووضع الحلول لها ثم يتم توصيلها لهم لتنفيذها، فعندما يلاحظ القائد مثلاً عدم احترام القانون الداخلي للمؤسسة وضعف الانضباط ، يقوم بدراسة أسباب هذا الاتجاه ليتخذ الإجراءات ويستعمل الوسائل الكفيلة بزيادة الانضباط داخل المنظمة، كما أن إدخال تكنولوجيا جديدة أو تنظيم جديد للعمل يتطلب تغيير اتجاهات المرؤوسين نحوها لتقبلها، إلا أن هذا النوع من التغيير غالباً ما يصطدم بالمقاومة الشديدة منهم وإن



كان يتحقق السرعة في إدخال التغيير وتنفيذها، كما أن له تأثير سلبي بالنسبة للروح المعنوية للمرؤوسين مما يتبع عنه نقص الدعم والتأييد من طرفهم.

- التغيير من أسفل لأعلى: قد يأتي التغيير من المستويات الإدارية الدنيا، فالمرؤوسون عندما يجدون أن بقائهم في المؤسسة أو أن الحصول على الحوافز المادية والمعنوية مرهون بتحسين اتجاهاتهم إزاء المؤسسة والزملاء فيها، فذلك يشكل دافعاً على تغيير اتجاهاتهم ، إلا أن هذا النوع من التغيير صعب باعتبار أن الفرد لا يستطيع معرفة اتجاهاته التي تحتاج إلى تغيير وحتى إن عرفها فيصعب عليه تغييرها لأنها ميول واستعدادات نفسية.

- التغيير بالمشاركة : تكون مسؤولية تغيير اتجاه المرؤوسين مشتركة بينهم وبين القائد، وهذا بأن يعمل مع مرؤوسيه على تشخيص المشكلات والسلبيات التي تعاني منها اتجاهاتهم، أو الظروف الجديدة التي يجب عليهم تكيف اتجاهاتهم إزاءها، وهذا لا يتم إلا إذا امتلك القائد مهارات المشاركة، الاتصال، والتعليم التي تعرضنا لها في الفصل الثاني ، ويعتبر هذا الأسلوب أفضل الأساليب لتغيير الاتجاهات لأن مشاركة المرؤوسين تخلق فيهم الحماس والالتزام بالاتجاهات الجديدة بما أنهم شاركوا في تبنيها.

ثالثاً- دور أنظمة الحوافز في توجيه الأداء البشري:

لقد احتل موضوع الحوافز مكاناً بارزاً منذ بدء الاهتمام ببحث الأفراد على العمل بكفاءة بما يضمن الإنجاز الفعال لأهداف المؤسسة، وتظهر أهمية البيئة الإدارية الجيدة من خلال قدرتها على توفير المناخ الوظيفي المناسب، والهدف إلى زيادة كفاءة الأداء ، و ذلك من خلال التعرف على حواجز العمل حيث تلعب سياسات الحوافز دوراً فعالاً في معالجة كثير من مشكلات الأداء، وتبعد أهمية الحوافز من حاجة الفرد إلى الاعتراف بما يقوم به من جهود وإنجاز، فتقدير الغير لذلك الجهد عن طريق الحوافز يعتبر من الأمور الهامة التي تساهم في إشباع مجموعة من الحاجات الأساسية المتفاعلة في نفسه، ويعتبر وجود نظام



للحوافز أمرا هاما، فمهارات الأفراد وقدرائهم لا تعتبر كافية للحصول على أداء أحسن ما لم يكن هناك نظام للحوافز قادر على تحريك دوافع الأفراد بهدف الاستخدام الأمثل للطاقات الكامنة لديهم.

1.3- ماهية الحوافز: قبل التعرض إلى التعريف الاصطلاحي ينبغي علينا التعرف أولاً على المعنى اللغوي لمفهوم الحوافز، فالحافز عند علماء اللغة كاد أن يكون مجمعاً عليه بأنه الدفع من الخلف كما يشير إلى ذلك قاموس اللغة: حيث ورد ذكره في باب الحاء فصل ح ف ز مختار الصحاح ما يلي: حفره دفعه من الخلف، وبابه ضرب، والليل يحفر النهار أي يسوقه ورأيته محفزاً أي مستوفراً.²²

1.1.3- التعريف الاصطلاحي للحوافز: أما التعريف الاصطلاحي فقد ثبت تجزئته إلى أربعة طوائف هي كالتالي:

أ- تعريف الحوافز من حيث النوع: يعرف ستال Stahlo بأنها إجراء موجه يقصد به إيقاظ و تقوية الرغبة في الوصول إلى غاية. ويعرفها ديموك Dimock بأنها العوامل التي تجعل الأفراد ينهضون بعملهم على نحو أفضل، وينذلون فيه جهد أكبر مما يبذله غيرهم.²³ أما على سلبي فتعريفها بأنها مجموعة العوامل التي تعمل على إثارة القوى الحركية في الإنسان، والتي تؤثر على سلوكه وتصرفاته.²⁴

ب- تعريف الحوافز من حيث الأثر والفعالية: نجد تعريف الحوافز عند نجرو Nigro على أنها مجموعة الإجراءات والنظم التي تطبق على جماعة من العاملين، بغرض إثارة الرغبة لديهم في الإستمرار والقيام بالعمل بكفاءة. ويعرفها إبراهيم بدر شهاب بأنها مجموعة العوامل والمؤثرات التي تدفع العامل -سواء كان مديراً أو منفذًا- نحوبذل أكبر جهد في عمله، والإمتياز عن الخطأ فيه.²⁵

جـ- تعريف الحوافز من حيث الوسيلة: يعرف سكستون Sexton الحافز بالوسيلة التي يتم بها إستمالة فرد لعمل فعل يقود لإشباع حاجاته ولتحقيق أهداف الحفظ ،فالتحفيز كما



يتضح من تعريفه هو علاقة بين محفِّز و محفَّز ومن ثم لا يتم التحفيز إلا بفعل فاعل.²⁶ أما ماير Maier فيرى بأنما الشيء الذي يشيع حاجة من حاجات الإنسان. وويرى كرييس أرجرز Chris Argyris بأن الحوافر تعني إشباع حاجات العامل، أو رغباته وأمنياته وآماله.²⁷

د- **تعريف الحوافر من حيث الهدف والنتيجة:** يعرف عمر داود الحوافر على أنها مجموعة العوامل التي تقيها الإدارة للعاملين لتحريك قدراتهم الإنسانية، بما يزيد من كفاءة أدائهم لأعمالها، على نحو أكبر والأفضل، وهذا بالشكل الذي يحقق لهم أهدافهم واحتاجهم ورغباتهم.²⁸ أما محمد فؤاد مهنا، فيرى أن إصطلاح الحوافر، يشمل: كل الوسائل والعوامل التي تكون من شأنها حث الموظفين والعمال، على أداء واجباتهم بجد وإخلاص، وتشجيعهم علىبذل أكبر جهد وعناء، في أداء هذه الواجبات، ومكافأتهم على ما يبذلونه فعلاً من جهد زائد عن المعدل ، في مجال الإنتاج و الخدمة .²⁹

2.1.3- أهمية الحوافر: تعتبر الحوافر أداة مهمة في أيدي المسؤولين والمشرفين الإداريين لدى أي مؤسسة، حيث يمكن استخدامها لتدبي وظيفة مهمة في تنظيم سلوك الأفراد نحو نفسها و نحو غيرهم، و نحو المؤسسة وأهدافها وطموحاتها وإدارتها و نحو الإنتاجية وعملياتها. وعليه فإن الأهمية يمكن أن يكون الفرد قادرًا على العمل، ولكن الأهم هو أن يكون متحمساً لأداء العمل ورغباً فيه، لذلك ازداد الاهتمام بتحفيز العاملين وخلق الرغبة لديهم للعمل التعاوني الفعال بما يكفل الإنجاز الاقتصادي لأهداف المؤسسة. وتظهر أهمية الحوافر في الشكل الآتي:

ـ أ- المساهمة في إشباع حاجات الأفراد العاملين، ورفع روحهم المعنوية بما يتحقق هدفاً إنسانياً مهماً في حد ذاته، وغرضها رئيسيًا له انعكاساته على زيادة الإنتاجية لهؤلاء الأفراد، وتعزيز انتسابهم وعلاقتهم مع المؤسسة وإدارتها و مع أنفسهم وزملائهم.



ب- المساهمة في إعادة تنظيم منظومة احتياجات الأفراد العاملين، وتنسيق أولوياتها وتعزيز التناقض بينها، بما ينسجم مع أهداف المؤسسة وتطلعاتها وسياساتها، وقدرتها على تلبية مطالب العاملين وأهدافهم.

ج- المساهمة في التحكم في سلوك العاملين بما يضمن تحريك هذا السلوك وتعزيزه أو توجيهه أو تعديله أو إلغائه أو تغييره، حسب المصلحة المشتركة بين المؤسسة والعاملين.

د- دفع العاملين لإظهار المزيد من الاهتمام بالعمل الذي يقومون به للوصول إلى استخدام أفضل لطاقتهم وقدراتهم مما يزيد من إنتاجية المؤسسة في الحجم، ويحسن من خدمتها وعطائها في النوع، الأمر الذي تعكس آثاره الإيجابية على زيادة دخل العاملين وأيضاً زيادة إيرادات المؤسسة في نفس الوقت.

هـ- تعدّ الحوافز عوامل جذب من شأنها أن تغرى الأفراد بالالتحاق بالمؤسسة التي تمنحها وبالتالي تجلب الحوافز العناصر الصالحة من العمالة المطلوبة، فالفرد بطبيعة شديد الميل إلى تفضيل العمل لدى الجهة التي تمنحه مكافآت متنوعة وتشجع جهوده بصورة مادية أو معنوية.³⁰

و- تعدّ الحوافز مقوماً أساسياً في المؤسسات المبدعة، وركيزة رئيسية لوجود الإبداع وتنميته، فالمحور الجوهرى للمؤسسات المبدعة يقوم على تبنيها لبيئة تنظيمية تعطي الاتجاهات الإبداعية شرعيتها وتبليورها من منهجين: فكري وعلمي يقومان على قيم ومارسات وظيفية تغرس وتوصل الإبداع كهدف متعدد ومطلوب، وتوصل من خلال حواجز وأساليب ونظم تعمق إيمان العاملين بهذه المبادئ.

3.1.3- **أهداف وضع نظام الحوافز في المؤسسة:** لدى وضع نظام للحوافز في مؤسسة ما لابد من الأخذ بعين الاعتبار المدفدين الرئيسيين التاليين:³¹



أ- الهدف الاقتصادي: حيث أن وضع نظام للحوافز في مؤسسة ما يجب أن يعود بالفائدة على المؤسسة والعاملين لديها، حيث تسعى المؤسسة عن طريقه إلى الاستخدام الأفضل لعناصر الإنتاج التي تهدف إلى زيادة الإنتاجية للمؤسسة وتحسين منتجاتها أو خدمتها مع تحسين نوعيتها التي تعود بالفائدة على المؤسسة والعاملين فيها.

ب- الهدف المعنوي: وهو المتعلق بالعامل مباشرة، حيث أنه العنصر الأهم من عناصر الإنتاج والمتحكم في العملية الإنتاجية وعقلها المؤثر وهو المستهدف من وضع نظام للحوافز، ولا بد لهذا النظام من المساهمة في إشباع بعض من رغباته وأحساسه ومشاعره وأحتياجاته التي لا بد من فهمها للتعامل معها.

4.1.3- فعالية الحوافز: تتوقف فاعلية الحوافز (سواء المادية أو غير المادية) في حفز الأفراد على زيادة الإنتاج ورفع مستوى الكفاءة على توفر شرطين أساسيين هما ارتباط الحافز بالإنتاج من ناحية ورغبة الفرد في الحصول على الحافز من ناحية أخرى. ولعل من أهم تلك الحوافز التي حظيت بنصيب كبير من الدراسة والبحث هو حافز الأجر الذي اختلفت آراء الدارسين حول أهميته في تشجيع الأفراد على زيادة الإنتاج. والت نتيجة العامة التي توصل إليها الكثيرون أن الأجر ليس هو الحافز الوحيد والذي يسعى الأفراد للحصول عليه ولكنه واحد من أهم تلك الحوافز التي ينبغي على الإدارة - إدارة الأفراد بصفة خاصة - أن تتوخى كل الدقة في اختيارها وتقديمها للعمال.

5.1.3- شروط نجاح نظمة الحوافز لدى المؤسسة:

يعتمد نجاح نظام الحوافز في المؤسسة على عدة اعتبارات نوجز أهمها في النقاط التالية:

أ- يجب أن يبني نظام الحوافز على ثلاثة مبادئ أساسية هي: العدل المساواة والكافية، والمعنى في ذلك أن تكون الحوافز مطبقة على جميع الأفراد في المؤسس، بمعايير واضحة محددة وأن تكون كافية لإثارة السلوك (أي من الجانبين المادي والمعنوي)، أن تعطى لمن يستحقها بحيث لا يكون هناك التمييز في منحها.



بـ- ينبغي أن تكون هناك علاقة وارتباط مباشر بين الحوافز والأهداف، سواء كانت تلك الأهداف متعلقة بالمؤسسة أو بالعاملين.

جـ- يجب أن تكون الحوافز مدرجة ضمن سياسة ثابتة، ولا تنطلق من مبادرات فردية أو شخصية آنية، بل تكون ضمن نظام عمل معمول به و يتم إقراره رسميا.

دـ- من الضروري أن تكون هناك علاقة مباشرة بين الحوافز والأداء، وذلك لما يكون له من أثار إيجابية على نفسية الفرد العامل في المقام الأول وعلى إنتاجيته في المؤسسة في المقام الثاني.

هـ- من المهم أن تتصف الحوافز بالاستمرارية والتتابع ضمن فترات زمنية معقولة تخدم الغاية التي أنشأت من أجلها، لذلك فإن الانتظام في صرفها ضمن مواعيد محددة سلفا وغير متباudeة يحافظ على فعالية الحوافز في التأثير على أداء الفرد أو الجماعة.

وـ- أن تكون الحوافز المادية والمعنوية متناسبة مع حجم الإنجاز دون إجحاف أو إسراف وذلك بالاعتماد على تحديد دقيق لمعدلات الأداء وموضوعية تقييم هذا الأداء أو الإنجاز دون تحييز أو تدخل للأهواء والرغبات والعلاقات الشخصية، الذي يفسد فاعلية الحوافز ودورها في المؤسسة.

يـ- يجب أن تكون أنظمة الحوافز المستخدمة متنوعة ومتعددة، حتى يمكنها أن تشمل جمل متطلبات الفرد الحياتية، وذلك من توفير العيش الكريم له وتحقيق ذاته واعتباراته الشخصية، لهذا يجب أن تكون الحوافز متنوعة، وهذا التنوع هو الذي يلتقي مع اختلاف الحاجات من فرد لآخر، فهناك حاجة مادية لدى الفرد قد لا تكون بنفس القوة لدى آخر، وفرد يحتاج إلى تقدير الذات بينما آخر لديه حاجات اجتماعية أو أمنية ... إلخ.



رابعاً- دور القيادة الإدارية في ضبط سياسة الحوافز من أجل التوجيه الفعال للأداء البشري بالمؤسسة:

يتبلور المخور الأساسي لتحقيق مهارة القائد الإداري في استخدام الحوافر لرفع مستوى أداء العاملين معه، في ضرورة تعرفه على القواعد الإدارية الحاكمة للحوافز، وأهمية التزامه بالاسترشاد بها في رسمه لسياسته في هذا المجال، وهو الأمر الذي يشكل المؤشر الدال على مهارته في استخدام هذه الحوافز كأداة هامة لرفع مستوى أداء العاملين تحت قيادته. ويبين الباحث في هذا الخصوص أهمية حرص القائد الإداري على تنوع الحوافز التي يقدمها للعاملين بما يجعلها تتضمن كل من الحوافز المادية والمعنوية على حد سواء ويوجه احتياره لكل نوع منها حسب حاجات الفرد الذي يخصه بالحافر، وأن يتحين الفرص التي يلمس فيها أداءً جماعياً راقياً من رجاله لكي يعمم الحافر على جميع الأفراد الذين اشتراكوا في هذا الأداء، ويجب عليه أن لا ينسى أن التراخي في الأداء والأخطاء الحسيمة في العمل لا بد وأن يحاسب المتسبب فيها ويوقع عليه الجزاء المناسب حتى يحفزه على عدم تكرار الخطأ.

كما أن على القائد الإداري أن يحرص على مراعاة أن تتحقق الحوافز التي يستخدمها الأهداف الموضوعية التي تعود بالنفع على العمل والعامل، وفي هذا المجال عليه أن يوازن بين الحافر المقدم للفرد وقدر الجهد البدني والذهني الذي بذله واستحق عليه الحافر، وأن يحرص على العدالة في توزيعه للحوافز وأن يكون معياره في ذلك هو تميز العمل وكفاءة منفذه، وأن يعلن لجميع رجاله الأسس الموضوعية التي يعتمدها في تقديره للجهود المميزة أو محاسبته على الأخطاء المرتكبة، وأن يحرص على تمشي قدر ونوعية الحوافز مع ما يحدث بالحياة الاجتماعية من تغيرات في مستوى المعيشة أو ارتفاع الأسعار بحيث لا يستشعر الأفراد تفاهة الحافر وعدم قيمته المادية. بالإضافة إلى ما تقدم فإن مهارة القائد الإداري في استخدام الحوافز تقتضي منه أن يأخذ بعين الاعتبار ما توصلت إليه نظريات الحوافز



الإدارية الحديثة من حيث كمال العطاء المادي الذي يرضي به الفرد، ويشعّب بواسطته مختلف حاجاته، ويتحقق ما كان يتطلع إليه من توقع ويشكل وبالتالي عنصر جذب له لبذل المزيد من الجهد والعمل، وأن يحرص دائماً على أن يرتبط الحافر المقدم للفرد بانجاز متميز للعمل، وأن يقرن الحوافز المادية ، بالشكر والامتنان والتقدير لبذل الجهد بما يزيد من إنتماه للمؤسسة ويرفع من روحه المعنوية ويشعره بأنه عضو نافع ومفيد لها.

خاتمة:

يشكل العنصر البشري أهم مورد في المؤسسة باعتباره العامل الديناميكي المؤثر في عملية الإنتاج، أما العوامل الأخرى فهي بالدرجة الأولى التي يتحكم فيها العنصر البشري، حيث أن القرار الذي يتخذه الإنسان والعمل الذي يؤديه هو الأساس في تحديد جودة الإنتاج وكميته، وهذا ما يجعل أداء الفرد سواء كان إدارياً أو تنفيذياً هو الأساس في أداء المؤسسة ككل. وتعتبر كل من القيادة الإدارية وسياسة التحفيز من أكثر العمليات توجيهها في سلوك العنصر البشري في المنظمة، فهي تؤثر في أداء الأفراد ورضاهما عن العمل، وتعتبر محوراً رئيسياً للعلاقة بين القادة الإداريين والرؤوسيين، حيث أن القائد يمد مرؤوسيه بالوسائل التي تساعدهم على إشباع حاجاتهم وتحقيق أهدافهم، كما يقدم لهم الحافز، ويهتم بمساعدتهم في حل المشكلات التي تواجههم في العمل وحتى خارجه، كما يدافع عن مصالحهم الفردية والجماعية في المؤسسة. كما أن القائد يعتبر المحور الذي يتجمع حوله الرؤوسيين لتكوين فريق عمل فعال، من خلال دوره في خلق الانسجام والتلاحم بينهم، وبالتالي فالقيادة وأنظمة الحوافز تساهم بشكل كبير في توجيه جهود الفريق نحو تحقيق أهداف المؤسسة.



التهبيش والمراجع:

- ^١ علي عبد الله، أثر البيئة على أداء المؤسسات العمومية الاقتصادية حالة الجزائر، أطروحة دكتوراه دولة، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر 1999 ص 5
- ² سنا عبد الكريم الخناق، مظاهر الأداء الإستراتيجي والميزة التفاضلية، المؤتمر العلمي الدولي حول الأداء المتميز للمنظمات والحكومات 08-09 مارس سنة 2005، ص ص 35 - 41
- ³ P. BESCOS,C. MENDOZA, Le management de performance, ed Comptables Malesherbes, Paris, 94,P 219
- ⁴ OUACHRINE.Hassene, Gestion de la force de vente et performance de la fonction commerciale, Thèse de magistère, INC, Alger, 2003,p33.
- ⁵ الصالح جيلح، أثر القيادة الإدارية على العاملين دراسة حالة مجمع صيدال، رسالة ماجستير، كلية العلوم الإقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر، سنة 2006، ص ص 136-137
- ⁶ باسم محمد ولی ومحمد جاسم محمد،المدخل إلى علم النفس الاجتماعي، مكتبة دار الثقافة للنشر والتوزيع،الأردن، سنة 2004 ص 193
- ⁷ جاري ديسير، أساسيات الإدارة المبادئ والتطبيقات الحديثة، ترجمة عبد القادر محمد عبد القادر، دار المريخ للنشر، المملكة العربية السعودية ، 1992 ص 467
- ⁸ محمد قاسم القربي، السلوك التنظيمي دراسة السلوك الإنساني الفردي والجماعي في منظمات الأعمال، الطبعة 5، دار وائل للنشر، الأردن، سنة 2009، ص ص 124-125
- ⁹ عبد الرحمن عبد الله الشقاوي، إدارة التنمية في المملكة العربية السعودية، جامعة الملك عبد العزيز، الرياض، سنة 1994، ص 86
- ¹⁰ محمود محمد فتحي، الإدارة العامة المقارنة، مطبع الفرزدق، الرياض، سنة 1997، ص 300.
- ¹¹ أحمد قوراية، فن القيادة المرتكزة على المنظور النفسي الاجتماعي والثقافي، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، سنة 2007، ص 27.
- ¹² صلاح الدين عبد الباقي، السلوك التنظيمي: مدخل تطبيقي معاصر، الدار الجامعية، الإسكندرية، سنة 2003، ص 241
- ¹³ ظاهرة كلادة،القيادة الإدارية، دار زهران للنشر والتوزيع، عمان، 1997، ص 18.
- ¹⁴ أحمد قوراية،مرجع سابق،ص 27
- ¹⁵ شوقي طريف، السلوك القيادي وفعالية الإدارة، مكتبة غريب، القاهرة، سنة 1992 ، ص 49.



¹⁶ درويش عبد الكريم وت克拉 ليلي، أصول الإدارة العامة، الأنجلو المصرية، القاهرة، سنة 1995، ص.33.

¹⁷ ظاهر كلادة، الإتجاهات الحديثة في القيادة الإدارية، دار زهران للنشر والتوزيع، عمان، سنة 2002، ص.26.

¹⁸ M. DARBALET, L. IZARD, M. SCARAMUZZA, Notions fondamentales de gestion d'entreprise, ed Foucher, Paris.-, 1995, P : 230.

¹⁹ جيرالد جرينبرج وروبرت بارون، إدارة السلوك في المنظمات، ترجمة، رفاعي محمد الرفاعي وإسماعيل على بسيوني، دار المريخ للطباعة و النشر، الرياض سنة 2004، ص.316.

²⁰ جمال الدين مرسي، ثابت عبد الرحمن إدريس، السلوك التنظيمي، الدار الجامعية، الإسكندرية، 2000، ص 246.

²¹ عايدة خطاب، الإدارة الإستراتيجية للموارد البشرية، ط 2، القاهرة، دار كليوباترا، 1999، ص ص: 111 - 113.

²² الجبار الطيب، نموذج لتخطيط الحوافز الإدارية التربوية في جمهورية اليمنية ومدى ممارسته من وجهة نظر العاملين بالمدارس الثانوية بأمانة العاصمة، سلسلة إصدارات جامعة صنعاء، اليمن، سنة 2004، ص 114.

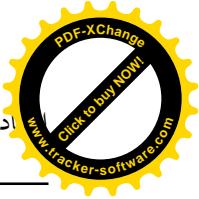
²³ نبيل رسنان، الحوافز في قوانين العاملين بالحكومة والقطاع العام، دار النهضة العربية، القاهرة، سنة 1978، ص 18.

²⁴ على سلمى، إدارة الأفراد والكفاءة الإنتاجية دار غريب للطباعة و النشر، مصر، سنة 1985، ص 300.

²⁵ إبراهيم بدر شهاب، الحوافز الإدارية في الفكر الإسلامي، دورية الإدارة العامة، المجلد 45، العدد 02، الأردن، سنة 2005، ص 246.

²⁶ فضل الله علي فضل الله، الأجور والحوافز في الإسلام قضايا منهجية، المجلة العربية للدراسات الأمنية والتدريب، جامعة نايف للعلوم الأمنية، بدون عدد، السعودية، سنة 1995، ص 51.

²⁷ نبيل رسنان، الحوافز في قوانين العاملين بالحكومة والقطاع العام، دار النهضة العربية، القاهرة، سنة 1978، ص ص 20-21.



- ²⁸ معمر داود، منظمات الأعمال الحوافز والمكافآت بحث علمي في الجوانب الإجتماعية والنفسية والقانونية، دار الكتاب الحديث، القاهرة، سنة 2006، ص 30.
- ²⁹ نبيل رسن، مرجع سابق، ص 20.
- ³⁰ محمد عقلة الإبراهيم، حواجز العمل بين الإسلام والنظريات الوضعية، الطبعة الأولى، مكتبة الرسالة الحديثة، الأردن، سنة 1988، ص 24.
- ³¹ عادل جودة، الحوافز، المنظمة العربية للعلوم الإدارية، دمشق، دون سنة نشر، ص 19.